مطالب نيابية بإعادة النظر فيه وتعديل قانون الخدمة المدنية

نواب : الإحالة إلى التقاعد الإجباري دليل فشل الحكومة وعجزها عن خلق فرص عمل

بين فترة واخرى يثير قرار مجلس الوزراء بإلزام الوزارات إحالة من أمضى 30 سنة خدمة في الجهات الحكومية إلى التقاعد حفيظة عدد من النواب على اعتبار أن هذا القرار بمثابة تعسف وتقاعد قسري للمواطنين الذين لا يزالون لديهم القدرة والرغبة في العمل.

وأوضح عدد من النواب في تصريحات " لشبكة مجلس الامة الاخبارية " أن هذا القرار دليل على فشل الدولة وعجزها عن خلق فرص عمل مطالبين بإصدار تشريع أو تعديل على القانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية يمنع الحكومة من ممارسة هذا التعامل ويترك الخيار للموظف نفسه في اختيار التقاعد من عدمه.

وقالوا إن الإحالة إلى التقاعد الإجباري يعيبها عدم وجود فترة إنذار مما يترتب عليه الإضرار بالموظفين داعين الوزير المعني وديوان الخدمة المدنية إلى ضرورة منح الموظفين مهلة إنذار قبل الإحالة إلى التقاعد.

وفي هذا الصدد أكد النائب عبدالصمد ضرورة إعادة النظر في قضية الإحالة إلى التقاعد المبكر لا سيما في ظل وجود اعتراض مبرر ومنطقي من عدم التعامل مع المواطنين أسوة ببعض الوافدين الذين يتم التمديد لهم بعد السن القانونية.

وتساءل عبدالصمد: لماذا يتم إجبار المواطنين على التقاعد بعد أن اكتسبوا الخبرة التي تحتاجها مؤسسات الدولة المختلفة؟! مفضلا ان يتم وضع حوافز للتقاعد "الاختياري" لمن يرغب في ذلك.

وبين أن الحكومة تعارض منح الموظف الخيار في التقاعد المبكر من عدمه لأنها تنظر إلى مؤسسات التأمينات كمؤسسة مستقلة في حين أنه لم يتم النظر بوضع الدولة ككل وما سيترتب على ذلك من تخفيف العبء على الباب الأول من الميزانية العامة للدولة والخاص بالرواتب.

وشرح أنه في حال تطبيق التقاعد الاختياري فإن الحصيلة النهائية ستكون التوفير على الدولة بالإضافة إلى إيجاد شواغر وظيفية لآخرين.

وذكر أن هناك العديد من النساء الكويتيات يرغبن في التقاعد المبكر في مقابل رواتب تقاعدية منخفضة مؤكدا أن تطبيق التقاعد الاختياري سيجعل الأمور تستقر.

ورأى أن التقاعد القسري لا مبرر له وثبت خطأه في الكثير من الحالات كما حدث في وزارة التربية التي أحالت الكثير من الموجهين والموظفين في الوزارة إلى التقاعد واضطرت إلى الاستعانة بهم من جديد بعد أن رأت الفراغ الذي حدث بعد تقاعدهم.

وشدد على ضرورة أن تتم الموازنة بين تجديد الدماء واستمرارية الخبرة بحيث يتحقق انتقال الخبرات من الموظفين القدامى إلى الموظفين الجدد.

وأعرب عن أسفه لعدم وجود نظرة عامة شاملة مخطط لها للتعامل مع هذا الموضوع موضحا ان دور المجلس الأعلى للتخطيط والأمانة العامة للتخطيط وضع خطة موضوعية شاملة ترتبط بقضية أساسية جدا وهي قضية مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل.

من جهته رفض النائب خليل الصالح الإحالة القسرية إلى التقاعد مبينا أن المادة القانونية التي أعطت الوزير هذا الحق تحتاج إلى تعديل.

وبين أنه تقدم باقتراح لتعديل القانون بحيث لا تتم إحالة أي موظف إلى التقاعد إلا بعد إكمال السن القانونية للتقاعد ما لم يكن هناك سبب تتبعه إجراءات قانونية مثل الإحالة إلى التحقيقات وغيرها من الإجراءات.

في السياق ذاته اعتبر النائب د. خليل عبد الله أبل أن الإحالة إلى التقاعد هي إثبات لعجز الحكومة في حلحلة المشاكل فبدلا من القيام بإنشاء مشاريع تخلق فرص عمل تقوم الحكومة بإحالة المواطنين إلى التقاعد من أجل توظيف أبنائهم.

وأكد أن مسؤولية النواب في مجلس الأمة منع هذا الأمر من خلال إصدار تشريع بقانون يمنع الحكومة من ممارسة هذا النوع من التعامل ويترك الخيار للموظف نفسه في اختيار التقاعد من عدمه.

وبين أنه من الأجدر بالحكومة ان تساهم في تقديم المشاريع التي تخلق فرص العمل بدلا من العمل على تسريح الناس من وظائفهم بالتقاعد القسري.

وبدوره أوضح النائب حمدان العازمي أن الإحالة الجبرية إلى التقاعد هي نوع من التعسف مستغربا أن يتم التخلي عن المواطنين قبل إكمال السن القانونية للتقاعد في حين يتم التمديد لبعض الوافدين لسنوات طويلة.

وقال العازمي إنه من المفترض ان يتم تعديل القانون وتصحيح الخلل الحاصل حاليا حتى لا يقع الظلم على الموظفين ولا يتركوا خاضعين لأهواء المسؤولين.

من ناحيته رأى النائب د. عادل الدمخي أن الإحالة إلى التقاعد الإجباري يعيبها عدم وجود فترة إنذار مما يترتب عليه الإضرار بالموظفين وخصوصا مع وجود أقساط والتزامات مالية على عواتقهم.

وشدد على ضرورة رفض استخدام التقاعد القسري كعقوبة ضد الموظفين داعيا الوزير المعني وديوان الخدمة المدنية إلى ضرورة منح الموظفين مهلة إنذار قبل الإحالة إلى التقاعد.

من جانبه أكد النائب خالد الشطي على ضرورة منح المواطن الكويتي الفرصة في يوميومة العمل إلى نهاية السن القانونية مبينا وجوب العمل على استدامة العمل للمواطن الكويتي وعدم الإحالة إلى التقاعد المبكر إلا للراغبين في ذلك.

وشدد على انه من المناسب منح المواطن الفرصة على مواصلة العمل إذا كان لديه الطاقة للعمل فمن واجب الوزارات في الدولة منح الموظف هذه الفرصة والاستفادة من خبراته.

ورأى النائب محمد الدلال أن الحكومة ليس لديها تصور واضح بشأن التقاعد لافتا إلى انها احدى المشاكل الرئيسية في ظل ترك المسألة خاضعة للمزاجية مؤكدا ضرورة وضع لوائح محددة للصلاحيات في هذا الجانب.

ولفت الدلال إلى وجود بعض الممارسات التي تدل على وجود نية وتقصد لإبعاد البعض وإبقاء آخرين كما حصل في وزارة الدفاع عندما تم تشجيع البعض على التقاعد مقابل مزايا مالية واستثناء آخرين لتتم ترقيتهم ومنحهم مزايا مالية اضافية في وقت لاحق.

وشدد على أن هذا الاسلوب لا يجوز العمل به في الكويت منتقدا أن يترك التعامل بنصوص مطاطية واستثناءات تترك الباب مفتوحا للوزير أو المسؤول المعني للتصرف بمزاجية.

وأشار إلى أنه تقدم ومجموعة من النواب بطلب مناقشة لوضع معايير وضوابط الإحالة إلى التقاعد داخل قاعة عبد الله السالم وبالأخص قضية المدعين العامين التي تعتبر مثالا للتجاوز على القاعدة العامة بسبب عدم وجود ضوابط واليات تنظم العملية.

من جهته رفض النائب أسامة الشاهين الإحالة الجبرية للتقاعد لأنها بمثابة اعدام وظيفي للمواطنين وخصوصا إذا لم يكونوا من شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية ويعتمدون على الراتب الشهري.

وقال الشاهين إن الاحالة للتقاعد وتخفيض المزايا المالية لهؤلاء المواطنين رغم قدرتهم على العطاء والاستمرار في العمل يمثل حلا حكوميا خاطئا لمشكلة حكومية ايضا تتمثل في قضية البطالة معتبرا ان الحكومة بذلك تخلق مشكلة بطالة جديدة لمواطنين يتمتعون بالصحة والقدرة على العمل.

وأكد ان الاحالة الى التقاعد يجب ان يسبقها تمهيد وفترة مهلة كافية وليس بشكل مفاجئ كما حصل مع المدعين العامين

يذكر أن النائب صالح عاشور قد توجه برسالة واردة أدرجت على جلسة 31 يناير يطلب فيها من المجلس مخاطبة الحكومة بعدم إحالة الموظفين الذين لم يبلغوا 65 عاما للتقاعد الإجباري.

وعقب بعض النواب في تلك الجلسة على الرسالة الواردة وطالبوا بمراجعة هذا القرار الذي يثقل كاهل الأسر الكويتية.

وقال النائب صالح عاشور في هذه الجلسة إنه لم ير حكومة تستغني عن أبنائها من الخبرات والكفاءات مثل حكومة الكويت مستغربا من إحالة أفضل المعلمين ومديري المدارس والموجهين والقادة من الجيش والشرطة والمحاسبين والمحققين اجباريا إلى التقاعد قبل بلوغ سن 65 عاما في الوقت الذي تمدد فيه الحكومة للأجانب الى 70 عاما.

وأكد أن هذا القرار مخالف لقانون التأمينات الاجتماعية مطالبا بتبرير واضح من الحكومة "وإذا كانت مصرة على ذلك فلتطالب بتعديل قانون التقاعد من خلال قانون التأمينات الاجتماعية هذا الأمر يحتاج وقفة من اعضاء مجلس الأمة"

وفي جلسة 25 ابريل 2017 اثار النائب عاشور القضية مرة أخرى من خلال بند الأسئلة وابدى المه من إحالة مجموعة من المعلمين الكويتيين أصحاب التخصصات النادرة إلى التقاعد الإجباري.

واضاف عاشور أن هناك 4 معلمين كويتيين أصحاب تخصصات نادرة أعمارهم 52 و53 سنة أحيلوا إلى التقاعد ولجنة التعليم بالتعيينات يقابلون معلمين غير كويتيين أعمارهم تجاوزت الـ 60 سنة ويتم تحويل المتخصصين في الرياضيات والكيمياء إلى التقاعد الإجباري.

وتمنى أن يستمر أصحاب التخصصات النادرة إلى سن 65 سنة نريد تعليمات من سمو الرئيس بوقف قرارات الإحالة إلى التقاعد التي تسيء إلى العملية التعليمية.

ويذكر أن مجلس الوزراء قد أصدر توصية ملزمة للوزارات كافة في جلسته التي عقدها في 21 مارس 2016 بالإحالة على التقاعد كل من خدم 30 سنة من الرجال و25 سنة من النساء وترك حرية التطبيق لكل وزير بما لا يؤثر على الية وديناميكية العمل فيها.

مطالبات نيابية بإلغاء قرارات التقاعد الإجباري

عبد الصمد: التقاعد القسري لا مبرر له وثبت خطؤه والدولة تمدد للوافدين بعد السن القانونية

الصالح: تقدمت باقتراح لتعديل قانون التأمينات بحيث لا تتم إحالة أي موظف إلى التقاعد

أبل : الحكومة تقوم بإحالة المواطنين إلى التقاعد من أجل توظيف أبنائهم بدلا من إنشاء مشاريع

حمدان: ضرورة تعديل القانون حتى لا يقع الظلم على الموظفين ولا يتركوا خاضعين لأهواء المسؤولين

الدمخي: على الوزير المعني وديوان الخدمة المدنية منح الموظفين مهلة إنذار قبل الإحالة إلى التقاعد

الشطي: ضرورة السعي إلى استدامة العمل للمواطن وعدم الإحالة إلى التقاعد المبكر إلا للراغبين في ذلك

الدلال: هناك ممارسات حكومية تدل على وجود نية وتقصد لإبعاد البعض وإبقاء آخرين

الشاهين: الإحالة الجبرية للتقاعد بمثابة إعدام وظيفي للمواطنين

أعلن في مؤتمر صحافي عن إطلاق حملة رمضان «خلهم يعيدون ويانا»

منذني: نسعى لمساعدة السجناء والمطلوبين رجالاً ونساء

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية التكافل لرعاية السجناء الدكتور مساعد منذني عن إطلاق الجمعية كعادتها لحملة شهر رمضان المبارك لهذا العام والتي تأتي تحت شعار "خلهم يعيدون ويانا" حيث أعلن الانطلاقة صباح أمس خلال مؤتمر صحفي نظمته الجمعية في الإدارة العامة للتنفيذ بقصر العدل . وقال د. منذني انهم يهدفون لمساعدة السجناء والمطلوبين للضبط والإحضار من الرجال والنساء ليهناوا بعيد الفطر بين ذويهم .

ومن جانبه بين رئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار انور العنزي ان عملهم مع جمعية التكافل لرعاية السجناء يعود لفترة طويلة من قبل استلامه للإدارة وانه خلال الفترة التي تعاون معهم وجدهم على قدر المسئولية وحريصون دائما على مساعدة الحالات التي تحتاج للمساعدة وبالأخص السجناء . وأكد المستشار العنزي ان للجمعية دور فعال في الإفراج عن الكثير من الحالات مضيفا أن عملهم لا زال مستمر ويتواجدوا بشكل يومي لمساعدة الحالات متمنيا تطور هذا العمل الإنساني بجهود التكافل .

وحث المستشار العنزي الخيرين والمتبرعين ان يتوجهوا لجمعية التكافل ويتبرعوا بما تجود به انفسهم للتفريج عن كرب المدينين

وأوضح أن أوامر الضبط والإحضار تصدر بشكل مستمر ونفاذا لها يضبط بعض المدينين ويودعون الحجز في وحدة التنفيذ المدني بالصليبية وهذا الأمر يحدث خلال أيام العمل ولذا لا يستطيعون حصر أعداد من سيتم القبض عليهم نفاذا لأوامر الضبط والإحضار لأنها مسألة متغيرة مؤكدا أن جمعية التكافل حاضرة معهم دائما في إدارة التنفيذ وفي كل مناسبة لمساعدة الحالات والتفريج عن المسجونين من خلال مندوبيهم في إدارات التنفيذ بجميع المحافظات بالإضافة إلى ان الجمعية تتعهد بشكل مستمر بسداد بعض الملفات وسداد جزئي لملفات أخرى.

ومن جانبه أشاد رئيس إدارة تنفيذ العاصمة المستشار محمد سالمين بمجهودات جمعية التكافل لرعاية السجناء وحرصها على مساعدة من يستحق المساعدة طوال العام وليس فقط في شهر رمضان.

وأكد المستشار سالمين أنه منذ استلامه الإدارة في عام 2012 والتعاون مستمر بين الإدارة وجمعية التكافل بشكل كبير جدا ويوميا على مدار العام من خلال عرض الحالات المستحقة والتي لديها ملفات تنفيذ مفتوحة لدى إدارة التنفيذ وبدورها تقوم الجمعية بدراسة كل حالة على حده وإعطاء المستحقين من ذوي الحاجة الذين صادر عليهم أحكام نافذة وحالتهم المادية لا تسمح بسداد ذلك الدين .

ولفت المستشار سالمين إلى أن ما يميز عمل جمعية التكافل مساعدة الحالات وتسديد مديونياتهم دون تفرقة بين مواطن أو مقيم عربي أو أجنبي وأنه يشهد لهذا العمل من خلال عملهم في الإدارة مع رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور مساعد منذني و المدير العام زيد الذايدي ومن خلال مندوبي الجمعية الموزعين على إدارات التنفيذ في كل محافظات الكويت مضيفا أن الجمعية تتميز بمساعدة بعض الحالات الإنسانية ممن ليس لديهم ملف تنفيذ ومن الأسر المتعففة .

وقال " دورنا في إدارة التنفيذ عمل موازنة ما بين حقوق الدائنين ومظلمة المدين من خلال خيراتهم في الملفات وإعطاء ذوي الحاجة من أصحاب تلك الملفات وهذا العمل الإنساني هو أساس عمل جمعية التكافل والتي هدفها خدمة المجتمع الكويتي . وناشد المستشار سالمين المتبرعين والخيرين مساندة جمعية التكافل في عملها الإنساني من خلال تبرعاتهم حتى تتمكن الجمعية مساعدة أكبر عدد ممكن من الحالات سواء من المسجونين أو ممن عليهم ضبط وإحضار والذين تنطبق عليهم الشروط والمستحقين للتبرع فعلا مؤكدا أن الجمعية لديها كافة الصلاحيات للاستطلاع عن أي حالة من الحالات المحتاجة فقط وكذلك أبواب وأجهزة إدارة التنفيذ مفتوحة ومتاحة لخدمة الجمعية والتي تعتبر من الجمعيات السباقة إلى فعل الخيرات منذ نشأتها في عام 2005 "

وفي ختام تصريحه أكد سالمين على أن عمل التكافل يتسم بالشفافية وعدم المحاباة

ومن جانبه أكد رئيس إدارة تنفيذ محافظة العاصمة المستشار الدكتور محمد التميمي أن جمعية التكافل من خلال تعاونه معنا خلال السنوات الماضية كان لها أثر طيب في مساعدة عدد كبير جدا من المدينين سواء كانوا من السجناء أو ممن عليهم إجراءات ضبط وإحضار لافتا إلى أن هذا العمل مستمر طوال العام وليس في شهر رمضان فقط.

مساعد منذني

أنور العنزي

محمد سالمين

العنزي: جمعية التكافل متواجدة يوميا لمساعدة الحالات

سالمين : عملهم يتميز بالشفافية ويدرسون جميع الحالات المستحقة

التميمي : الجمعية لها أثر طيب في مساعدة الكثير من الحالات

«المالية» تستعجل «التشريعية» بشأن اقتراحات تنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص

اجتماع سابق للجنة المالية

تضمن كشف الأوراق والرسائل الواردة إلى مجلس الأمة في جلسة الثلاثاء رسالة واحدة جاءت كالتالي:

رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات التي ما زالت على جدول أعمالها والمرتبطة باختصاص اللجنة المالية وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية وذلك حتى تتمكن اللجنة من دراستها واتخاذ القرارات اللازمة.

ونصت الرسالة على الآتي:

نظرا لأن العديد من الاقتراحات بقوانين التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ما زالت على جدول أعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولم تنظرها حتى تاريخه، لذا نطلب من مجلسكم الموقر استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النظر في الاقتراحات المرتبطة باختصاص اللجنة المالية والاقتصادية وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة وتكافؤ الفرص وشؤون الخدمة المدنية حتى يتسنى لنا دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها